A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/9/10
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 20 ديسمبر 2013

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة التاسعة

جنيف، من 3 إلى 5 مارس 2014

ممارسات الأنظمة البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية وطرق عملها

من إعداد: الدكتور ميخائيل غروس، مؤسسة فراونهوفر-غيسلشافت، ميونخ، ألمانيا[*]

أولا. مؤسسة فراونهوفر-غيسلشافت: حقائق وأرقام

1. تعد مؤسسة فراونهوفر-غيسلشافت (المؤسسة) أكبر منظمة للبحوث التطبيقية في أوروبا، وهي تضمّ في الوقت الراهن 66 معهدا ووحدة بحث مستقلة. ويمثّل العلماء والمهندسون المؤهلون غالبية موظفي المؤسسة الذين يزيد عددهم على 22 000 موظف. ويبلغ إجمالي ميزانيتها السنوية المخصصة للبحوث 1,9 مليار يورو يتأتى 1,6 مليار يورو منها من العقود البحثية.

الاختراعات والبراءات:

2. في عام 2012، أبلغت فروع البحث التابعة للمؤسسة عن إنجاز اختراعات يصل مجموعها إلى 696 اختراعا يجري إيداع طلبات براءات بشأن 499 اختراعا منها، أي أكثر من 70%. وقد ارتفعت محفظة المؤسسة من الحقوق النشطة (براءات الاختراع ونماذج المنفعة) ومن طلبات البراءات إلى ما مجموعه 6103 في نهاية عام 2012، كما تزايد عدد اتفاقات الترخيص المبرمة ليصل إلى3167 اتفاقا.

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وحده وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثانيا. فراونهوفر- غيسلشافت: نظام بديل لتسوية المنازعات

ألف. البحث والتطوير واتفاقات الترخيص

3. أثناء السنوات الخمس الماضية، أقرت المؤسسة بتزايد كبير في عدد المتعاقدين وأصحاب التراخيص الأجانب في مجال البحث والتطوير ممّن يحاولون التفاوض بصورة مكثفة للغاية بشأن الجوانب التالية:

- القانون الواجب تطبيقه
- مكان تسوية المنازعات

ما هي أسباب تفاوض المتعاقدين وأصحاب التراخيص في مجال البحث والتطوير بشأن هذه الجوانب؟

4. في حالة فشل أطراف أي عقد مبرم مع عنصر أجنبي في تحديد القانون الواجب تطبيقه، يُطبق قانون الدولة الأقرب صلة بالعقد. وهو في العادة قانون الدولة التي يقع فيها مكان تسوية المنازعات المسجل في العقد. وفي حالة عدم تحديد المكان، يُطبق قانون الدولة التي تقع فيها المحكمة التي تتلقى طلب البتّ في صحة اتفاق البحث والتطوير وصحة اتفاق الترخيص (المرجع: المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها).

5. لذلك يحاول كل طرف من الأطراف التفاوض لتطبيق قانون لديه دراية به.

القانون الواجب تطبيقه:

أيّ "قانون محايد" يجب اختياره؟

6. تبيّن للمؤسسة أن أطراف الاتفاقات اختارت في معظم الحالات قانون:

- سويسرا؛
- أو النمسا؛
- أو إنكلترا.

7. وفي عام 2012، كلّفت المؤسسة 3 شركات من شركات الاستشارات القانونية في سويسرا والنمسا والمملكة المتحدة بدراسة بعض العقود النموذجية للمؤسسة (البحث والتطوير، والترخيص) بموجب القانون السويسري والقانون النمساوي والقانون الإنكليزي.

8. ونتيجة لتلك الدراسات أعدت المؤسسة قوائم تفقدية للإدارات المعنية.

9. وفي حالة عدم النص في الاتفاقات المعنية على تطبيق القانون السويسري أو القانون النمساوي أو القانون الإنكليزي، إنما قانون آخر "محايد"، تقوم المؤسسة عندئذ بتكليف شركة استشارات قانونية بدراسة الاتفاقات والبتّ في كل حالة استنادا إلى أسسها الموضوعية.

10. مثال: في عام 2012، اقترحت المؤسسة أن يكون القانون الألماني هو القانون الواجب التطبيق بينما اقترحت شركة من كاليفورنيا تطبيق قانون ولاية كاليفورنيا، واتفق الطرفان على تطبيق قانون ولاية نيويورك. وكلّفت المؤسسة شركة

استشارات قانونية في نيويورك بدراسة اتفاق الترخيص بموجب قانون ولاية نيويورك (بلغت التكلفة 000 11 دولار أمريكي تقريبا/بمعدل 895 دولارا أمريكيا للساعة). وتلقت المؤسسة 3 ملايين دولار أمريكي لمجرد قبولها العمل بموجب قانون ولاية نيويورك.

أيّ مكان لتسوية المنازعات؟/ وأيّ نظام بديل لتسوية المنازعات؟

11. منذ عام 2008، تتيح المؤسسة لحاملي تراخيصها إجراء بديلا لتسوية المنازعات يتضمن مستويات ثلاثة:

1) في حالة حدوث نزاع، تلجأ الأطراف أولا إلى التفاوض. مدة التفاوض: من 30 إلى 90 يوما تقويميا.

2) وفي حالة فشل المفاوضات، تلجأ إلى الوساطة. مدة الوساطة: من 30 إلى 90 يوما تقويميا.

3) وفي حالة فشل الوساطة، تلجأ إلى التحكيم المعجَّل بإشراف محكم واحد.

استثناء (اعتبارا من عام 2012):

12. إذا لم يتجاوز المبلغ المتنازع عليه 000 100 يورو لا يمكن اللجوء سوى إلى المستوى الأول (المفاوضات)، ثمّ إلى الاحتكام أمام محكمة وطنية.

السبب: إجراء الدفع الأوروبي أقلّ تكلفة!

نسبة القبول:

13. يحظى الإجراء الثلاثي المستوى بقبول 95% من المتعاقدين / أصحاب التراخيص في مجال البحث والتطوير!

باء. فريق العمل المعني بالوساطة

14. في عام 2011، أنشأت المؤسسة "فريق عمل معنيا بالوساطة" من أجل نشر الأفكار المتعلقة بنظام بديل لتسوية المنازعات داخل المؤسسة والسعي- على الأقل – إلى توفير المال والوقت. وباعتبار المؤسسة عضوا في نظام المائدة المستديرة للوساطة وإدارة النزاعات في الصناعة الألمانية فإن بإمكانها الاستفادة من خبرات الأعضاء الآخرين في المائدة المستديرة("المائدة المستديرة" www.RTMKM.de).

15. وفي حالة وقوع نزاعات يؤدي سبعة وسطاء مدرّبون وذوو خبرة دور النظراء. ويقوم الوسطاء بتنسيق العملية والمشاركة فيها (كإعداد الوثائق وإجراء المفاوضات ووضع الجداول الزمنية). وفي حالة النزاعات مع أطراف ثالثة، يقدم الوسطاء المشورة لإيجاد واختيار "الوسيلة" المناسبة (مثل، الوساطة أو التحكيم أو المحاكمة المصغرة أو رأي الخبراء أو غير ذلك) والجهة "المحايدة" (مثل الوسيط والمحكم والخبير وغيرهم).

16. وتتولى إدارة شؤون الموظفين متابعة النزاعات الداخلية.

17. ويكفل الوسطاء السرية والكفاءة المهنية ويسعون إلى إقامة شبكة وعدم تقييد القطاعات المسؤولة الأخرى داخل المؤسسة (مثل إدارة الشؤون القانونية وإدارة البراءات وإدارة التراخيص وغيرها). وتُنفذ الوساطة دائما بالتنسيق مع القطاعات المسؤولة الأخرى. وفي حالة النزاعات مع أطراف ثالثة يقوم الوسطاء بتنسيق الوساطة مع إدارة الشؤون القانونية.

18. ويمكن التواصل مع فريق العمل المعني بالوساطة عن طريق العنوان البريدي الإلكتروني التالي: mediation@Fraunhofer.de أو بالالتقاء شخصيا مع أعضائه. ويردّ الفريق على الاستفسارات في غضون يوم عمل واحد.

19. ويجب إرسال الوثائق العاجلة و/ أو المهمة عن طريق البريد والفاكس في وقت واحد التزاما بالقيود الزمنية ولأغراض استصدار إنذارات مؤقتة.

جيم. قضية

السنة:	2011
عدد الأطراف:	2
المقر القانوني للأطراف:	ألمانيا
موضوع النزاع:	اتفاق ترخيص البراءة والدراية الفنية، واتفاق البحث والتطوير، والتعاون العام
مدة النزاع حتى الوساطة:	6 سنوات
مدة الوساطة:	1,5 يوم
منظمة بديلة لتسوية المنازعات: ميونخ، ألمانيا	المعهد الأوروبي لإدارة المنازعات (EUCON)
عدد الوسطاء:	2
التكلفة:	13 000 يورو تقريبا (6 500 يورو/طرف تقريبا)
نتيجة الوساطة:	التسوية: اتفاق إطاري واحد للبحث والتطوير، اتفاقا ترخيص أسباب التسوية: — تحدث الطرفان فيما بينهما دون حضور محاميهما؛ — استبدال المفاوضين السابقين لكلا الطرفين؛ — اختيار الطرفين الآن لمفاوضين ذوي خبرة من الداخل/ الخارج (جزئيا: وسطاء ذوو خبرة).

ثالثا. وجهة نظر

20. يتبيّن من الخبرة العملية للمؤسسة أن اتباع نهج طويل الأمد من أجل إرساء نظام ناجح لإدارة النزاعات توفيرا للوقت والمال من الأمور الصعبة والضرورية في آن واحد.

21. ولكن ذلك النظام يستحق، من وجهة نظري، الجهود التي تُبذل لإرسائه!

[نهاية الوثيقة]